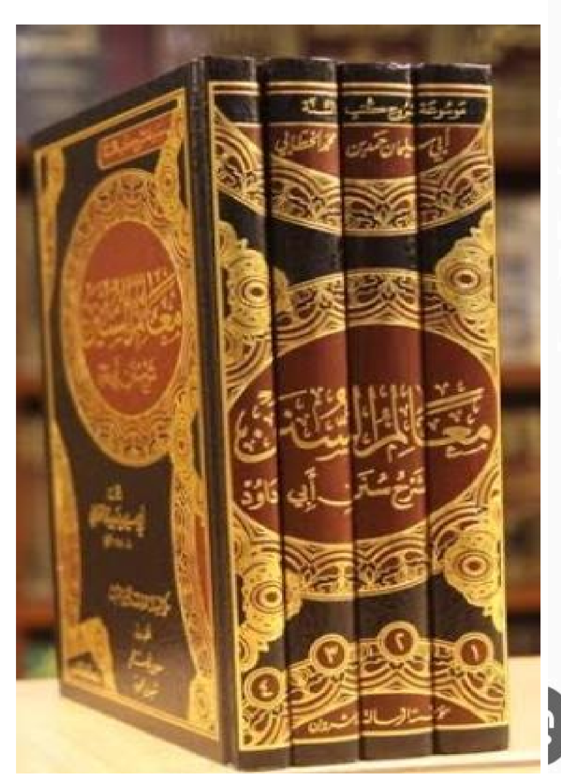
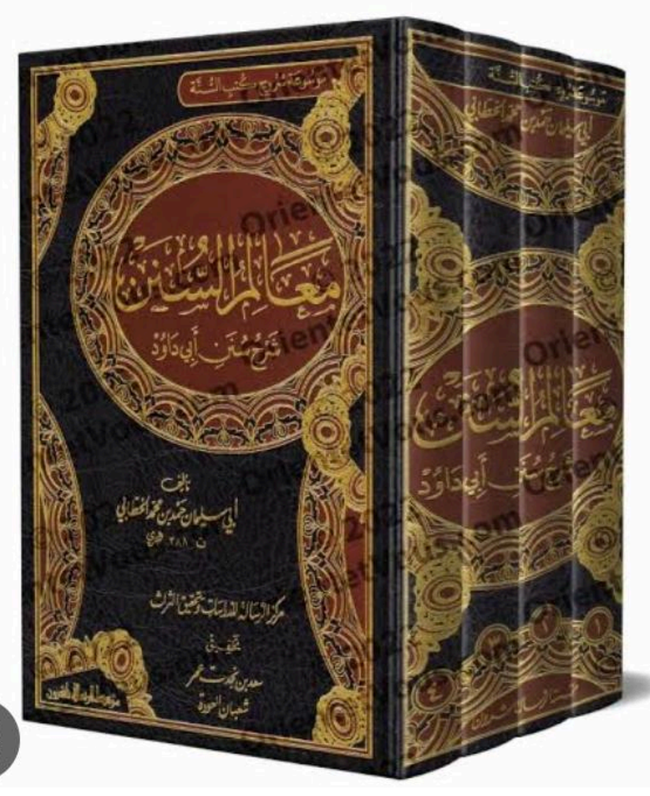
معالم السنن





<u>كشاف الكتاب عن الشيخ عبد الكريم الخضير</u>

الخطابي عنده مخالفات عقدية، وكتابه على اختصاره من أنفس الشروح لإمامة مؤلفه، ورسوخ قدمه، ومن الإمامة في الدين، فهو شرح مبارك، فيه فوائد وطرائف ولطائف وأشياء يحتاجها طالب العلم، ولا يستغني عنها من يعنى بسنن أبي داود.

معالم السنن ألفه الخطابي إجابةً لمن سأله ذلك، جاء في مقدمته: أما بعد: فقد فهمت مسائلتكم -إخواني أكرمكم الله- وما طلبتموه من تفسير كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث، وإيضاح ما يشكل من متون ألفاظه، وشرح ما يستغلق من مبانيه، وبيان وجوه أحكامه، والدلالة على مواضع الانتزاع والاستنباط من أحاديثه، والكشف عن معاني الفقه المنطوية في ضمنها؛ لتستفيدوا إلى ظاهر الرواية لها، باطن العلم والدراية بها"، يقول: "وقد رأيت الذي ندبتموني له، وسألتموني من ذلك أمراً لا يسعني تركه، كما أنه لا يسعكم جهله، ولا يجوز لي كتمانه، كما أنه لا يجوز لكم إغفاله وإهماله، فقد عاد الدين غريباً كما بدأ، وعاد هذا الشأن دَارِسَةً أعلامه، خاوية أطلاله، وأصبحت رباه مهجورةً، ومسالك طرقه مجهولة". ثم قسم من ينتسب إلى العلم في زمانه في القرن الرابع إلى قسمين: أهل حديث وأثر، وأصحاب فقهٍ ونظر، مع أن كلاً من الفقه والأثر والحديث والنظر لا يتميز كل منهما عن الآخر؛ لأن الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل، والفقه بمنزلة البناء الذي هو كالفرع، وكل بناءٍ لم يوضع له أساس فهو منهار، وكل أساس خلا عن بناء فهو قفر وخراب، يقول: "ووجدت هذين الفريقين إخواناً متهاجرين، وعلى سبيل الحق بلزوم التناصر والتعاون غير متظاهرين" ثم بيّن وجه التقصير من كل فريق، وجه تقصير من ينتسب إلى

الحديث، ووجه التقصير عند من ينتسب إلى الفقه، يقول: "أهل الحديث مبلغ حاجتهم، وجل قصدهم جمع الروايات والطرق، وطلب الغريب والشاذ، لا يراعون المتون، ولا يتفهمون المعاني، وربما عابوا الفقهاء بمخالفة السنن، وأما أهل الفقه والنظر فإن أكثرهم لا يعرجون من الحديث إلا على أقله، ولا يكادون يميزون صحيحه من سقيمه، وقد اصطلحوا فيما بينهم على قبول الخبر الضعيف والحديث المنقطع، إذا كان ذلك قد اشتهر عندهم، وتعاورته الألسن فيما بينهم، من غير ثبتٍ فيه فكان ذلك ظلةً من الرأي، وغبناً فيه"، يقول: "وهؤلاء -يعني من ينتسب إلى الفقه من أتباع الأئمة-، يقول: وهؤلاء -وفقنا الله وإياهم- لو حكي لهم عن واحدٍ من رؤسائهم أو من رؤساء مذاهبهم وزعماء نحلهم قول يقوله باجتهادٍ من قبل نفسه طلبوا فيه الثقة، واستبرؤوا له العهدة"، ثم ذكر الثقاة من أصحاب الأئمة الذين يعول عليهم في نقل المذاهب.. إلى آخر كلامه -رحمه الله-، وهو كلام نفيس جداً.

ثم أشاد بسنن أبي داود بكلامٍ نقلنا جله، ثم ذكر أقسام الحديث عند أهله، وأنه ثلاثة أقسام، صحيح وحسن وسقيم، وعرف الأقسام الثلاثة، تقسيمه للحديث وحصره الأقسام في الثلاثة حقيقةً لم يسبق إليه، يعني أول من قسم الحديث إلى ثلاثة أقسام هو الخطابي في مقدمة المعالم، نعم الأقسام الثلاثة موجودة في كلام الأئمة، وجد عندهم ذكر الصحيح، ووجد ذكر الحسن ووجد ذكر الضعيف؛ لكن من غير حصرٍ في الأقسام الثلاثة، ولذا انتقد الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- حصر الأقسام في الثلاثة، وقال: "إن كان هذا التقسيم يرجع إلى ما في نفس الأمر فليس إلا صحيح أو كذب ولا ثالث لهما، وإن كان راجع إلى استعمالهم فالأقسام عندهم أكثر من ذلك"، لكن الجواب أن هذا التقسيم بالنسبة إلى استعمال أهل العلم، وما عدا الأقسام الثلاثة داخل فيها، كما هو معلوم.

وكتاب المعالم للخطابي أجود من كتابه أعلام السنن أو أعلام الحديث الذي شرح فيه البخاري؛ لأن هذا الكتاب ألفه أصالةً للسنن، لشرح السنن وخدمتها، أما أعلام السنن أو أعلام الحديث فقد ألفه يريده كالتكملة لهذا الكتاب.

وشرح الخطابي أفضل شرح لسنن أبي داود، وهو الأصل في هذا الباب، وهو رغم اختصاره الشديد إلا أن فيه فوائد وقواعد وضوابط يحتاجها طالب العلم.

والكتاب مطبوع، طُبع في حلب، طبعه الشيخ محمد راغب الطباخ على انفراد في أربعة أجزاء صغيرة، وهي طبعة جيدة، معتنىً بها، مقابلة على نسخ خطية. وطبع أيضاً في مطبعة أنصار السنة مع مختصر المنذري وتهذيب ابن القيم في ثمانية أجزاء بعناية الشيخ أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي طبعة نفيسة وجيدة، وهي أحسن طبعات معالم السنن.

نبذة عن كتاب معالم السنن

يعد كتاب "معالم السُّنَن" أول كتاب مصنَّف في شرح أحاديث أحد الكتب الستة، وقد عول على منهجه واستفاد من فكرته كل من جاء بعده في شرح حديث النبي صلى الله عليه وسلم؛ فله الفضل والسبق في وضع قواعد وأصول شرح الحديث الشريف.

وقد بيَّن - رحمه الله - الغرض من تأليف الكتاب وشيئًا من منهجه في كتابه، حيث قال: "فقد فهمت مساءلتكم إخواني أكرمكم الله، وما طلبتموه من تفسير كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث، وإيضاح ما يُشكل من متون ألفاظه، وشرح ما يستغلق من معانيه، وبيان وجوه أحكامه، والدلالة على مواضع الانتزاع والاستنباط من أحاديثه، والكشف عن معاني الفقه المنطوية في ضمنها؛ لتستفيدوا إلى ظاهر الرواية لها باطن العلم والدراية به".

ومن أبرز معالم منهجه في كتابه ما يلي:

أ- طريقته في الشرح كالتعليق الذي يمليه الشيخ على طلابه، ولم يكن شرحًا مستوعبًا لكل مسائل الحديث من حيث الرواية والدراية.

ب- قصد في معظم شرحه بيان الأحكام الفقهية المستنبطة من أحاديث سنن أبي داود.

ت- جمع بين الشرح التفصيلي لكل حديث من أحاديث الباب الواحد، وبين الشرح الإجمالي لجميع أحاديث الباب.

ث- يحكم في كثير من المواضع على الأحاديث التي يشرحها والتي تمر به أثناء الشرح.

ج- يبدأ في كثير من المواضع ببيان غريب الحديث، وهو - رحمه الله - مِن أعلام هذا الفن.

ح- يجيب في أثناء الشرح عما يرد عليه من مسائل مشكل الحديث.

خ- يورد كثيرًا من مسائل الاختلاف بين الفقهاء المتقدمين، ويذكر اختيارات ترجيحاته.

وقد أثنى العلماء على هذا الكتاب؛ فقد قال عنه الحافظ أبو طاهر السلَفي: "هو كتاب جليل"[2].

وحظي الكتاب بعناية العلماء المتقنين الذين ألفوا في شرح الحديث النبوي الشريف، فلا يكاد يخلو كتاب في شرح الحديث إلا ويورد فيه مصنفه شيئًا من كلام الإمام الخطابي رحمه الله.

وقد طُبع الكتاب عدة طبعات:

أ- طبع بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد في أربعة أجزاء، الطبعة الأولى 1950.

ب- طبع بتحقيق عزت عبيد دعاس وآخرين، بحاشية سنن أبي داود، الطبعة الأولى 1418هـ، دار ابن حزم، بيروت.

ت- طبع بتحقيق د. محمد محمد تامر، الطبعة الأولى 1428هـ، مطبعة المدني القاهرة، وعليها الاعتماد في هذا البحث.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة عن منهج الإمام الخطابي

أولًا: الإمام الخطابي وآثاره الحديثية، ومنهجه فيها.

رسالة علمية لنيل درجة الماجستير، أعدها أ. د.أحمد بن عبدالله الباتلي، جعل الفصل الأول من الباب الثالث عن كتاب "معالم السُّنَن"، وعن منهج الخطابي فيه، ووضع ضمن بيانه لمنهج الخطابي عنوانًا فرعيًا سماه: الجمع بين المتعارض، ثم وضع عنوانًا فرعيًا سماه: بيانه لمشكل الحديث، فله فضل السبق، وهذا البحث فيه زيادة على ما ذكره الشيخ - حفظه الله - من عدة وجوه:

- الأول: لم يذكر المؤلف من قرائن الجمع إلا ثلاث قرائن.

وقد ذكرت في هذا البحث ست قرائن للجمع بين الأحاديث المتعارضة.

- الثاني: لم يذكر المؤلف من قرائن الترجيح إلا قرينة واحدة.

وقد ذكرت في هذا البحث عَشْرَ قرائن في الترجيح بين الأحاديث المتعارضة.

- الثالث: لم يتكلم عن النسخ إلا باعتباره من طرق الجمع بين الأحاديث المتعارضة، وذكر أربعة أمثلة.

وفي هذا البحث ذكرت عشر قواعد في موضوع النسخ عند النظر في الأحاديث المتعارضة.

- الرابع: لم يذكر من القواعد المستفادة من الإمام الخطابي في التعامل مع مشكل الحديث إلا قاعدة واحدة، وهي قاعدة نفي التعارض بين الأحاديث.

وذكرت في هذا البحث عشرًا من الفوائد والقواعد للنظر في مشكل الحديث.

- الخامس: أقر المؤلف بأنه لم يذكر كل ما يتعلق بموضوع مشكل الحديث؛ حيث قال: "وأفيد القارئ بأن ما ذكرته ليس حصرًا مستقصيًا لكل ما أورده المؤلف من جمع بين المتعارض، بل هناك أمثلة كثيرة".

وفي هذا البحث قمت بحصر واستقصاء جميع المواضع التي تكلم فيها الإمام الخطابي عن مشكل الحديث.

- السادس: أن المؤلف لم يتعمد استخلاص منهج الخطابي في مشكل الحديث، ولو أراد لقدر عليه، ولكنه تعرض له ضمن بيانه لمنهج الخطابي في شرح الحديث.

وهذا البحث تخصص في بيان منهج الخطابي في دراسة مشكل الحديث من جميع الجوانب العلمية المتعلقة بموضوع مشكل الحديث.

ثانيًا: الإمام الخطابي وأثره في علوم الحديث:

رسالة علمية لنيل درجة الماجستير، أعدها الطالب: مصطفى عمار محمد منلا، جعل الفصل الرابع من الرسالة عن كتاب: "معالم السُّنَن"، وركز في المبحث الأول منه على منهج الخطابي في شرح الحديث، والمبحث الثاني: عن علل الحديث في "معالم السُّنَن".

ولم يتعرض في بحثه لموضوع البحث: مشكل الحديث.

***

تراث

مقدمة المصنف

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي رحمه الله تعالى: الحمد لله الذي هدانا لدينه، وأكرمنا بسنة نبيه، وجعلنا من العاملين بها، والمتبعين لها، والمتفقهين فيها، ونسأله أن ينفعنا بما علمنا منها، وأن يرزقنا العمل بها، والنصيحة للمسلمين فيها، وأداء الحق في إرشاد متعلميها، وإفادة طلابها ومقتبسيها، وأن يصلي أولًا وآخرًا على عبده ورسوله، وخيرته من خلقه، سابق الأنبياء شرفًا وفضيلة، وسابقهم دينًا وشريعة، ليكون دينه قاضيًا على الأديان، وملته باقية آخر الزمان، لا يستولي عليها نسخ، ولا يتعقب حكمه حكم، وليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.

أما بعد: فقد فهمت مساءلتكم إخواني أكرمكم الله، وما طلبتموه من تفسير كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث، وإيضاح ما يُشكل من متون ألفاظه، وشرح ما يستغلق من معانيه، وبيان وجوه أحكامه، والدلالة على مواضع الانتزاع والاستنباط من أحاديثه، والكشف عن معاني الفقه المنطوية في ضمنها لتستفيدوا إلى ظاهر الرواية لها باطن العلم والدراية بها، وقد رأيت الذي ندبتموني له وسألتمونيه من ذلك أمرًا لا يسعني تركه كما لا يسعكم جهله، ولا يجوز لي كتمانه كما لا يجوز لكم إغفاله وإهماله فقد عاد الدين غريبًا كما بدأ وعاد هذا الشأن دارسة أعلامه خاوية أطلاله وأصبحت رباعه مهجورة ومسالك طرقه مجهولة.

ورأيت أهل العلم في زماننا قد حصلوا حزبين وانقسموا إلى فرقتين أصحاب حديث وأثر، وأهل فقه ونظر، وكل واحدة منهما لا تتميز عن أختها في الحاجة ولا تستغني عنها في درك ما تنحوه من البغية والإرادة، لأن الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل، والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالفرع، وكل بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهار، وكل أساس خلا عن بناء وعمارة فهو قفر وخراب.

ووجدت هذين الفريقين على ما بينهم من التداني في المحلين والتقارب في المنزلتين وعموم الحاجة من بعضهم إلى بعض وشمول الفاقة اللازمة لكل منهم إلى صاحبه إخوانًا متهاجرين وعلى سبيل الحق بلزوم التناصر والتعاون غير متظاهرين.

فأما هذه الطبقة الذين هم أهل الأثر والحديث فإن الأكثرين منهم إنمّا وكدهم الروايات وجمع الطرق وطلب الغريب والشاذ من الحديث الذي أكثره موضوع أو مقلوب لا يراعون المتون ولا يتفهمون المعاني ولا يستنبطون سيرها ولا يستخرجون ركازها وفقهها وربما عابوا الفقهاء وتناولوهم بالطعن وادعوا عليهم مخالفة السنن ولا يعلمون أنهم عن مبلغ ما أوتوه من العلم قاصرون وبسوء القول فيهم آثمون.

وأما الطبقة الأخرى وهم أهل الفقه والنظر فإن أكثرهم لا يعرجون من الحديث إلاّ على أقله ولا يكادون يميزون صحيحه من سقيمه، ولا يعرفون جيده من رديئه ولا يعبؤون بما بلغهم منه أن يحتجوا به على خصومهم إذا وافق مذاهبهم التي ينتحلونها ووافق آراءهم التي يعتقدونها وقد اصطلحوا على مواضعة بينهم في قبول الخبر الضعيف والحديث المنقطع إذا كان ذلك قد اشتهر عندهم

وتعاورته الألسن فيما بينهم من غير ثبت فيه أو يقين علم به، فكان ذلك ضلة من الرأي وغبنًا فيه وهؤلاء وفقنا الله وإياهم لو حكي لهم عن واحد من رؤساء مذاهبهم وزعماء نحلهم قول يقوله باجتهاد من قبل نفسه طلبوا فيه الثقة واستبرؤوا له العهدة.

فتجد أصحاب مالك لا يعتمدون من مذهبه إلاّ ما كان من رواية ابن القاسم والأشهب وضربائهم من تلاد أصحابه فإذا وجدت رواية عبد الله بن عبد الحكم وأضرابه لم تكن عندهم طائلًا.

وترى أصحاب أبي حنيفة لا يقبلون من الرواية عنه إلاّ ما حكاه أبو يوسف ومحمد بن الحسن والعلية من أصحابه والأجلة من تلامذته فإن جاءهم عن الحسن بن زياد اللؤلؤي وذويه رواية قول بخلافه لم يقبلوه ولم يعتمدوه.

وكذلك تجد أصحاب الشافعي إنما يعولون في مذهبه على رواية المزني والربيع بن سليمان المرادي فإذا جاءت رواية حرملة والجيزي وأمثالهما لم يلتفتوا إليها ولم يعتدوا بها في أقاويله. وعلى هذا عادة كل فرقة من العلماء في أحكام مذاهب أئمتهم وأستاذيهم.

فإذا كان هذا دأبهم وكانوا لا يقنعون في أمر هذه الفروع ورواياتها عن هؤلاء الشيوخ إلاّ بالوثيقة والثبت فكيف يجوز لهم أن يتساهلوا في الأمر الأهم والخطب الأعظم وأن يتواكلوا الرواية والنقل عن إمام الأئمة ورسول رب العزة، الواجب حكمه اللازمة طاعته، الذي يجب علينا التسليم لحكمه والانقياد لأمره من حيث لا نجد في أنفسنا حرجًا مما قضاه ولا في صدورنا غلًا من شيء مما أبرمه وأمضاه.

أرأيتم إذا كان للرجل أن يتساهل في أمر نفسه ويتسامح عن غرمائه في حقه فيأخذ منهم الزيف ويغضي لهم عن العيب هل يجوز له أن يفعل ذلك في حق غيره إذا كان نائبًا عنه كولي الضعيف ووصي اليتيم ووكيل الغائب وهل يكون ذلك منه إذا فعله إلا خيانة للعهد وإخفارًا للذمة فهذا هو ذاك إما عيان حس وإما عيان مثل ولكن أقوامًا عساهم استوعروا طريق الحق واستطالوا المدة في درك الحظ وأحبوا عجالة النيل فاختصروا طريق العلم واقتصروا على نتف وحروف منتزعة عن معاني أصول الفقه سموها عللًا وجعلوها شعارًا لأنفسهم في الترسم برسم العلم واتخذوها جُنّة عند لقاء خصومهم ونصبوها دريئة!!! للخوض والجدال يتناظرون بها ويتلاطمون عليها، وعند التصادر عنها قد حكم للغالب بالحذق والتبريز فهو الفقيه المذكور في عصره والرئيس المعظم في بلده ومصره هذا وقد دسّ لهم الشيطان حيلة لطيفة وبلغ منهم مكيدة بليغة. فقال لهم هذا الذي في أيديكم علم قصير وبضاعة مزجاة لا تفي بمبلغ الحاجة والكفاية فاستعينوا عليه بالكلام وصلوه بمقطعات منه واستظهروا بأصول المتكلمين يتسع لكم مذهب الخوض ومجال النظر، فصدق عليهم ظنه وأطاعه كثير منهم واتبعوه إلاّ فريقًا من المؤمنين.

فيا للرجال والعقول أنّى يذهب بهم وأنّى يختدعهم الشيطان عن حظهم وموضع رشدهم والله المستعان.

وقد انتهيت أكرمكم الله إلى ما دعوتم إليه بجهدي وأتيت من مسألتكم بقدر ما تيسرت له ورجوت أن يكون الفقيه إذا ما نظر إلى ما أثبته في هذا الكتاب من معاني الحديث ونهجت من طرق الفقه المتشعبة عنه دعاه ذلك إلى طلب الحديث وتتبع علمه وإذا تأمله صاحب الحديث رغبه في الفقه وتعلمه والله الموفق له وإليه أرغب في أن يجعل ذلك لوجهه وأن يعصمني من الزلل فيه برحمته.

واعلموا رحمكم الله أن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله وقد رزق القبول من الناس كافة فصار حكما بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم فلكل فيه ورد ومنه شرب وعليه معول أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب، وكثير من مدن أقطار الأرض. فأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتاب محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج ومن نحا نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السبك والانتقاد إلاّ أن كتاب أبي داود أحسن رصفا وأكثر فقها وكتاب أبي عيسى أيضًا كتاب حسن والله يغفر لجماعتهم ويحسن على جميل النية فيما سعوا له مثوبتهم برحمته.

ثم اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام حديث صحيح وحديث حسن وحديث سقيم. فالصحيح عندهم ما اتصل سنده وعدلت نقلته والحسن منه ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء وكتاب أبي داود جامع لهذين النوعين من الحديث فأما السقيم منه فعلى طبقات شرها الموضوع ثم المقلوب أعني ما قلب إسناده ثم المجهول وكتاب أبي داود خلي منها بريء من جملة وجوهها فإن وقع فيه شيء من بعض أقسامها لضرب من الحاجة تدعوه إلى ذكره فإنه لا يألو أن يبين أمره ويذكر علته ويخرج من عهدته.

وحكي لنا، عَن أبي داود أنه قال ما ذكرت في كتابي حديثا اجتمع الناس على تركه.

وكان تصنيف علماء الحديث قبل زمان أبي داود الجوامع والمسانيد ونحوهما فتجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخبارا وقصصا ومواعظ وآدابًا.

فأما السنن المحضة فلم يقصد واحد منهم جمعها واستيفاءها ولم يقدر على تخليصها واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة ومن أدلة سياقها على حسب ما اتفق لأبي داود ولذلك حل هذا الكتاب عند أئمة الحديث وعلماء الأثر محل العجب فضربت فيه أكباد الإبل ودامت إليه الرحل.

أخبرني أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد صاحب أبي العباس أحمد بن يحيى قال قال إبراهيم الحربي لما صنف أبو داود هذا الكتاب ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد.

وحدثني عبد الله بن محمد المسكي قال حدثني أبو بكر بن جابر خادم أبي داود قال كنت معه ببغداد فصلينا المغرب إذ قرع الباب ففتحته فإذا خادم يقول هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن فدخلت إلى أبي داود فأخبرته بمكانه فأذن له فدخل وقعد ثم أقبل عليه أبو داود وقال ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت فقال خلال ثلاث فقال وما هي قال تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطنًا ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر بك فإنها قد خربت وانقطع عنها الناس لما جرى عليها من محنة الزنج، فقال هذه واحدة هات الثانية قال وتروي لأولادي كتاب السنن. فقال نعم هات الثالثة قال وتفرد لهم مجلسًا للرواية فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة فقال أما هذه فلا سبيل إليها لأن الناس شريفهم ووضيعهم في العلم سواء.

قال ابن جابر فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون في كم حيري ويضرب بينهم وبين الناس ستر فيسمعون مع العامة.

وسمعت ابن الأعرابي يقول ونحن نسمع منه هذا الكتاب فأشار إلى النسخة وهي بين يديه لو أن رجلًا لم يكن عنده من العلم إلاّ المصنف الذي فيه كتاب الله ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شيء من العلم بتة.

قال أبو سليمان: وهذا كما قال لا شك فيه لأن الله تعالى أنزل كتابه تبيانًا لكل شيء وقال (ما فرطنا في الكتاب من شيء) [الأنعام: ٣٨] فأخبر سبحانه أنه لم يغادر شيئا من أمر الدين لم يتضمن بيانه الكتاب إلاّ أن البيان على ضربين بيان جلي تناول الذكر نصا وبيان خفي اشتمل عليه معنى التلاوة ضمنًا فما كان من هذا الضرب كان تفصيل بيانه موكولا إلى النبي ﷺ وهو معنى قوله سبحانه: (لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) [النحل: ٤٤] فمن جمع بين الكتاب والسنة فقد استوفى وجهي البيان، وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدما سبقه إليه ولا متأخرا لحقه فيه وقد كتبت لكم فيما أمليت من تفسيرها وأوضحته من وجوهها ومعانيها وذكر أقاويل العلماء واختلافهم فيها علما جما فكونوا به سعداء نفعنا الله تعالى وإياكم برحمته.

ترجمة المؤلف في ويكيفيديا

أبو سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي الشافعي (319 هـ - 388 هـ / 931م - 988م)، المشهور باسم الخطابي، ولد في مدينة بست لشكر كاه حاليًا وهي مدينة تقع في أفغانستان على شاطئ نهر هلمند، وهي عاصمة ولاية هلمند،، وكان ميلاده في شهر رجب سنة 319 هـ، ينسب لقبهُ الخطابي إلى جدهِ الخطاب، وقيل إنه من نسل الصحابي زيد بن الخطاب، إلا أن المؤرخ ابن كثير ذهب إلى القول بعدم ثبوت ذلك. محدث وفقيه من كبار أئمة الشافعية، ولد في مدينة بست (لشكر كاه حاليًا)، وارتحل وطلب العلم والحديث، فذهب إلى بغداد والبصرة ومكة وخراسان وبلاد ما وراء النهر، وتفقه على المذهب الشافعي، ولقد صنف التصانيف وألف كتابا في شرح الأسماء الحسنى سماه "شأن الدعاء"، وشرح سنن أبي داود في "معالم السنن"، وله شرح لكتاب صحيح البخاري اسمه "أعلام السنن"، وله كتاب ينهى فيه عن علم الكلام اسمه "الغنية عن الكلام وأهله"، وكتاب غريب الحديث وكتاب اصطلاح غلط المحدثين، وغيرها من الكتب والتصانيف، وكان لغويًا له قصائد شعر، توفي سنة 388 بمدينة بست.

طلبه للعلم

أخذ الخطابي العلم عن علماء بلده، ثم ارتحل طلبًا للاستزادة وسماعًا للحديث، فكان ينتقل بين بست وسجستان، ثم رحل إلى نيسابور وأقام بها سنتين، وأخذ عن عالمها أبو العباس الأصم (المتوفي 277 هـ)، وزار بخارى، ورحل إلى بغداد وسمع من إسماعيل بن محمد الصفار (المتوفي 341 هـ)، وأبي عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب، وأحمد بن سليمان النجاد، وأبي عمرو السماك، ومكرم القاضي، وجعفر بن محمد الخلدي، وحمزة بن محمد العقبي، وأبي جعفر الرزاز.

ثم ذهب إلى البصرة، وسمع من أبي بكر بن داسة، وذهب إلى مكة وسمع من أبي سعيد بن الأعرابي (المتوفي 340 هـ)، ثم عاد إلى بست واستقر بها. وأخذ الفقه على مذهب الشافعي عن أبي بكر القفال الشاشي (المتوفي 365 هـ)، وأبي علي بن أبي هريرة (المتوفي 345 هـ).

روى عنه الحاكم النيسابوري، وأبو حامد الإسفراييني، وأبو نصر محمد بن أحمد البلخي الغزنوي، وأبو مسعود الحسين بن محمد الكرابيسي، وأبو عمرو محمد بن عبد الله الرزجاهي، وأبو ذر عبد بن أحمد الهروي، وأبو عبيد الهروي اللغوي وأبو الحسين عبد الغافر الفارسي، وجعفر بن محمد بن علي المروذي المجاور، وأبو بكر محمد بن الحسين الغزنوي المقرئ، وعلي بن الحسن السجزي الفقيه، ومحمد بن علي بن عبد الملك الفارسي الفسوي.

مصنفاته

1. كتاب غريب الحديث
2. معالم السنن: شرح سنن أبي داود
3. أعلام الحديث
4. الغنية عن الكلام وأهله

5. أعلام السنن في شرح البخاري
6. شأن الدعاء
7. كتاب اصطلاح غلط المحدثين
8. كتاب العزلة
9. بيان إعجاز القرآن

منهجه

في العقيدة

تناول الإمام الخطابي مسائل العقيدة في العديد من كتبه، واختُلِفَ في عقيدته، فقد نسبه البعض إلى المذهب السلفي ونسبه البعض الآخر إلى المذهب الأشعري.

استدل القائلون بأن الخطابي كان سلفياً بأنه أثبت صفة العلو حيث قال: «فدل ما تلوناه من الآي على أن الله سبحانه في السماء مستوٍ على العرش،ولو كان بكل مكان لم يكن لهذا التخصيص معنى ولا فيه فائدة، وقد جرت عادة المسلمين خاصتهم وعامتهم بأن يدعوا ربهم عند الابتهال والرغبة إليه ويرفعوا أيديهم إلى السماء، وذلك لاستفاضة العلم عندهم بأن ربهم المدعو في السماء سبحانه.» وقال: «زعم بعضهم أن معنى الاستواء هاهنا الاستيلاء، ونزع فيه إلى بيت مجهول، لم يقله شاعر معروف يصح الاحتجاج بقوله»، واستدلوا أيضًا بإمراره الصفات كما جاءت في قوله: «فأما ما سألت عنه من الصفات، وما جاء منها الكتاب والسنة فإن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها.»، ونقل عنه ذلك ابن تيمية في الفتوى الحموية الكبرى. كما أن الخطابي كان ينتقد علم الكلام، وألف في ذلك كتاب الغنية عن الكلام وأهله، والذي أرود ابن تيمية مقدمته في كتابه بيان تلبيس الجهمية

واستدل القائلون بأنه كان أشعرياً بقوله عند تفسير قوله تعالى (وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ): «أي قدرته على طيها، وسهولة الأمر في جمعها.» كما استدلوا بتفسيره لقوله تعالى (يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ): «أنه يبرز من أمر يوم القيامة أمر عظيم وشدتها ما يرتفع معه سواتر الامتحان، فيتميز عند ذلك أصحاب اليقين والإخلاص، فيُؤذن لهم بالسجود، ووينكشف الغطاء عن أهل النفاق، فتعود ظهورهم طبقًا لا يستطيعون السجود.»

توفي في مدينة بست في يوم السبت 7 ربيع الآخر سنة 388 هـ، وقد رثاه عدد من العلماء والأدباء، فرثاه أبو منصور الثعالبي قائلًا:

انظروا كيف تخُمد الأنوارُ......انظروا كيف تَسقُطُ الأقمارُ

انظُرُوا هكذا تزُول الرواسي......هَكَذا في الثَّرَى تغيض البحارُ

ورثاه أبو بكر عبد الله بن إبراهيم الحنبلي قائلًا:

وقد كان حمدًا كاسمه حَمدَ الورى.......شمائلَ فيها للثناء مَمَادحُ

خلائقُ ما فيها معابٌ لعائبٍ..........إذا ذُكِرَت يومًا فهُنَّ مَدَائحُ

تغمده الله الكريم بعفوه..........ورحمته واللهُ عافٍ وصافحُ

<u>نبذة من شرحه</u>

<u>كتاب الطهارة</u>

<u>من باب التخلي عند قضاء الحاجة</u>

أخبرنا أبو الحسن على بن الحسن أنا أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم نا أبو بكر بن داسة نا أبو داود حدثنا مُسدد حدثنا عيسى بن يونس حدثنا إسماعيل بن عبد الملك عن الزبير عن جابر بن عبد الله «أن النبي ﷺ كان إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد» .

البراز بالباء المفتوحة اسم للفضاء الواسع من الأرض كنوا به عن حاجة الإنسان كما كنوا بالخلاء عنه يقال تبرز الرجل إذا تغوط وهو أن يخرج إلى البراز كما يقال تخلى إذا صار إلى الخلا وأكثر الرواة يقولون البراز بكسر الباء وهو غلط وإنما البراز مصدر بارزت الرجل في الحرب مبارزة وبرازًا.

وفيه من الأدب استحباب التباعد عند الحاجة عن حضرة الناس إذا كان في براح من الأرض. ويدخل في معناه الاستتار بالأبنية وضرب الحجب وإرخاء الستور وإعماق الآبار والحفائر في نحو ذلك في الأمور الساترة للعورات.

<u>ومن باب الرجل يتبوأ لبوله</u>

قال أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد حدثنا أبو التيَّاح قال حدثني شيخٌ أن عبد الله بن عباس كتب إلى أبي موسى يسأل عن أشياء فكتب إليه أبو موسى أني كنت مع رسول الله ﷺ فأراد أن يبول فأتى دَمِثًا في أصل جدار فبال ثم قال: «إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتَدْ لِبَوله» .

الدمث المكان السهل الذي يُخد فيه البول فلا يرتد على البائل. يُقال للرجل إذا وُصف باللين والسهولة أنه لدمث الخلق وفيه دماثة. وقوله فليرتد أي ليطلب وليتحر، ومنه المثل إن الرائد لا يكذب أهله، وهو الرجل يبعثه القوم يطلب لهم الماء والكلأ، يقال رادهم يرودهم ريادًا وارتاد لهم ارتيادًا.

وفيه دليل على أن المستحب للبائل إذا كانت الأرض التي يريد القعود عليها صلبة أن يأخذ حجرًا أو عودًا فيعالجها به ويثير ترابها ليصير دمثًا سهلًا فلا يرتد بوله عليه.

قلت: ويشبه أن يكون الجدار الذي قعد إليه النبي ﷺ جدارًا عاديًا غير مملوك لأحد من الناس فإن البول يضر بأصل البناء ويوهي أساسه وهو □ لا يفعل ذلك في ملك أحد إلاّ بإذنه، أو يكون قعوده متراخيًا عن جذمه**!!!** فلا يصيبه البول فيضر به.

<u>ومن باب ما يقول إذا دخل الخلاء</u>

قال أبو داود: حدثنا عمرو هو ابن مرزوق البصري حدثنا شعبة عن قتادة عن النَّضر بن أنس عن زيد بن أرقم عن النبي ﷺ قال: «إنّ هذه الحُشُوش محتَضرَةٌ فإذا أتى أحدكم الخلاء فليقل أعوذ بالله من الخُبُثِ والخَبائِث» .

الحشوش الكنف وأصل الحش جماعة النخل الكثيفة وكانوا يقضون حوائجهم إليها قبل أن يتخذوا الكنف في البيوت وفيه لغتان حَش وحُش. ومعنى محتضرة أي تحضرها الشياطين وتنتابها. والخُبث بضم الباء جماعة الخبيث، والخبائث جمع الخبيثة يريد ذكران الشياطين وإناثهم، وعامة أصحاب الحديث يقولون الخبث ساكنة الباء وهو غلط والصواب الخبُث مضمومة الباء، وقال

ابن الأعرابي أصل الخبث في كلام العرب المكروه فإن كان من الكلام فهو الشتم وإن كان من المِلل فهو الكفر، وإن كان من الطعام فهو الحرام، وإن كان من الشراب فهو الضار.

<u>آخر الكتاب</u>

<u>ومن باب الأمر والنهي</u>

قال أبو داود: حدثنا محمد بن عبادة الواسطي حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا إسرائيل حدثنا محمد بن جحادة عن عطية العوفي، عَن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر أو أمير جائر.

قال الشيخ: إنما صار ذلك أفضل الجهاد لأن من جاهد العدو وكان مترددًا بين رجاء وخوف لا يدري هل يغلب أو يغلب وصاحب السلطان مقهور في يده فهو إذا قال الحق وأمره بالمعروف فقد تعرض للتلف وأهدف نفسه للهلاك فصار ذلك أفضل أنواع الجهاد من أجل غلبة الخوف والله أعلم.

قال أبو داود: حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي حدثنا يونس بن راشد عن علي بن بذيمة، عَن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ وذكر بني إسرائيل وتلا قوله (لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم) [المائدة: ٧٨] إلى قوله فاسقون، ثم قال (كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يدي الظالم ولتأطرنه على الحق أطرًا) .

قال الشيخ: قوله لتأطرنه معناه لتردنه عن الجور، وأصل الأطر العطف أو الثني ومنه تأطر العصي وهو تثنيه، قال عمر بن أبي ربيعة:

خرجت تأطر في الثياب كأنها ... أيم تسيب علا كثيبًا أهيلا

قال أبو داود: حدثنا سليمان بن حرب وحفص بن عمر قالا: حَدَّثنا شعبة عن عمرو بن مرة، عَن أبي البختري أخبرني من سمع النبي ﷺ وقال سليمان أخبرني رجل من أصحاب رسول الله ﷺ أنه قال: لن يهلك الناس حتى يَعذِروا أو يعذروا من أنفسهم.

قال الشيخ: فسره أبو عبيد في كتابه، وحكي، عَن أبي عبيدة أنه قال معنى يعذروا أي تكثر ذنوبهم وعيوبهم، قال وفيه لغتان، يقال أعذر الرجل إعذارًا إذا صار ذا عيب وفساد، قال وكان بعضهم يقول عذر يعذر بمعناه ولم يعرفه الأصمعي، قال أبو عبيد وقد يكون يعذروا بفتح الياء بمعنى يكون لمن بعدهم العذر في ذلك، والله أعلم.

هنا في نسخة الأحمدية:

آخر الكتاب والحمد لله وصلواته على سيدنا محمد النبي وآله وأصحابه، وسلام على عباد الله الصالحين ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم كتبه عفيف بن المبارك بن الحسين بن محمود الوراق